

Distr.: General
16 October 2000
Arabic
Original: Arabic/English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٧٣ (ك) من جدول الأعمال

نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسليح

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢	ألف - جدول تجميعي لردود الحكومات
٢	المرفق الأول - الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ سين
٢	المرفق الثاني - الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٥٤/٥٤ طاء

ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات

ألف - جدول تجميعي لردود الحكومات^(١)

الدولة	بيانات عن الصادرات	بيانات عن الواردات	تفسير مقدم في المذكرة الشفوية	معلومات أساسية
سان تومي وبرينسيبي	لا يوجد	لا	لا	لا

المرفق الأول

الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة
٥٤/٥٤ سين

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠]

ترد الآراء التي أبدتها العراق باسم جامعة الدول العربية في المرفق الثاني لهذا التقرير.

المرفق الثاني

الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة
٥٤/٥٤ طاء

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠]

سبق للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية في أعوام سابقة ومتتالية الإعراب عن
رؤيتها بشأن موضوع الشفافية في التسليح برمته، متضمنا الرؤى بشأن سجل الأمم المتحدة

(١) بورود رد سان تومي وبرينسيبي أصبح عدد الردود الواردة من الحكومات ٨٨ ردا.

للأسلحة التقليدية. وتُعد هذه الرؤية واضحة وثابتة تنطلق في الأساس من محور عام للقضايا الدولية لترع السلاح وآخر إقليمي تحدده خصوصية الوضع في الشرق الأوسط، وتعتبر النقاط التالية عن الموقف العربي في هذا الشأن:

- تؤيد الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الشفافية في التسلح كأحد وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتؤمن بأنه لنجاح أي آلية للشفافية لا بد بأن تسترشد بمبادئ أساسية محددة تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية، تعزز من الأمن القومي والإقليمي والدولي لكافة الدول وفقا للقانون الدولي.

- ويشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية محاولة أولى طال انتظارها من جانب المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الشفافية على مستوى عالمي. وبالرغم من حقيقة أن القيمة المحتملة للسجل كوسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة وكآلية للإنذار المبكر لا يمكن الجدل فيها، فإن السجل قد صادف عددا من المشكلات، أكثرها لفتا للنظر أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنعت باستمرار عن تقديم معلومات إلى السجل.

- وفي هذا الصدد فإن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ترى أن نطاق السجل يجب أن يتم توسيعه، خاصة وأن تجربة السنوات الماضية أظهرت أن السجل الذي يقتصر على فئات سبع من الأسلحة التقليدية لن يجتذب المشاركة العالمية، فدول عديدة، من ضمنها أعضاء جامعة الدول العربية، لا تعتبر أن السجل بنطاقه المحدود الحالي يفي بما فيه الكفاية باحتياجاتها الأمنية. ولذلك فإن نجاح السجل في المستقبل سيكون رهنا برغبة المجتمع الدولي في الدخول في قدر أكبر من الشفافية وبناء الثقة. فمن وجهة نظرنا، فإن سجلا موسعا وفقا لما تطلع إليه قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المنشئ للسجل، ليشمل معلومات عن الأسلحة التقليدية المتقدمة وعن أسلحة الدمار الشامل - وخاصة الأسلحة النووية - وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية من شأنه أن يُشكل أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا تحتذب عددا أكبر من المشاركين الدائمين.

- وتشكل منطقة الشرق الأوسط حالة خاصة في هذا الإطار، يبرز فيها بشكل قاطع انعدام التوازن النوعي في مجال الأسلحة، ويبرز فيها أيضا أن التوصل إلى الشفافية والثقة ممكن تحقيقه بشرط أن يتم التعامل معها بشكل متوازن وشامل. أما تطبيق الشفافية في الشرق الأوسط على سبع فئات من الأسلحة التقليدية مع تجاهل أسلحة أخرى أكثر تقدما وأكثر تعقيدا وأكثر فتكا مثل أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها

الأسلحة النووية فهو مدخل غير متوازن وغير شامل ولن يؤدي إلى النتائج المرجوة، خاصة وأن السجل لا يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في الشرق الأوسط حيث تستمر إسرائيل في احتلالها للأراضي العربية وفي حيازتها للأسلحة المتطورة وأكثر أسلحة الدمار الشامل فتكا، وتستمر في كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وتصر على عدم الاستجابة للنداءات المتكررة من المجتمع الدولي للانضمام للاتفاقية وإخضاع منشآتها النووية كافة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو الأمر الذي دعا الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية خلال مؤتمر المراجعة السادس لعام ٢٠٠٠ التأكيد على أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ووضع كافة منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تأسف الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لفشل فريق الخبراء الحكوميين المعني بدراسة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والسبل الرامية إلى تطويره والذي عُقد خلال عام ٢٠٠٠ - مثلما فشلت أيضا اجتماعات الخبراء السابقة - في توسيع نطاق السجل لكي يغطي الحيازة العسكرية والحيازة من خلال الإنتاج المحلي وكذا فشله في إدراج أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية وهو الأمر الذي يتعارض مع منطوق قرار إنشاء السجل ٣٦/٤٦ لأم.
- ويشير هذا الفشل إلى الجمود الذي أصاب عمل السجل ومن ثم عدم صلاحيته في شكله الحالي كوسيلة فاعلة لبناء الثقة وكآلية للإنذار المبكر.
- وفي ضوء ما سبق، فإن الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ترى أنه من الضروري معالجة مشاغلها المشار إليها أعلاه بفعالية وبشكل يضمن المشاركة العالمية في السجل، ومن ثم قيامه بالدور المنوط به كوسيلة لبناء الثقة وكآلية للإنذار المبكر يمكن الاعتماد بها.